

DEV/12/15

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الحكومة اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

" دعم اصلاح الخدمة المدنية و القدرات الادارية للقطاع العام "

يغطي هذا المشروع عام 2013-2015 إذ يهدف إلى دعم مبادرات إصلاح الإدارة العامة التي يقوم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية باتخاذها لتحديث مؤسسات القطاع العام، وتزويدها بأحدث أدوات الإدارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة تحسين قدرتها على تقديم الخدمات وتسهيل أداء مهامها. كما يتولى هذا المشروع دعم الأنشطة الممولة من الاتحاد الأوروبي لتعزيز القدرات التقنية والإدارية للبلديات والمنظمات غير الحكومية.

وقد ساهمت المساعدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكتب وزير الدولة بتسهيل تنفيذ أهداف الإصلاح منذ 1994. إذ أن السجل الطويل نسبياً للمساعدة التي قدمها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخبرات الإصلاح التي إكتسبها مكتب وزير الدولة، وقرارات سياسة الحكومة المتعاقبة التي تلت تشكيل مجلس الوزراء بحيث تضمن تكليف مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتنمية وتطوير القطاع العام، بالإضافة إلى استراتيجية جديدة لتنمية وتطوير الإدارة العامة اللبنانية قد استلزم رؤية جديدة لدعم برامج التنمية الإدارية، وتقديم المجتمع المدني والتنمية المحلية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البلد: لبنان

وثيقة المشروع

عنوان المشروع

نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

دعم الإصلاح الإداري وقدرات الإدارة العامة  
النتيجة 1: بحلول عام 2015، انجاز إصلاحات في  
مجالات الحكم الرشيد، مع التركيز بصفة خاصة على  
الحوار الوطني والمشاركة الشاملة، وفعالية ومساءلة  
الحكومة على مختلف المستويات

نتائج البرنامج الوطني المتوقعة

النتيجة 1 تعزيز أداء المؤسسات العامة وتحديث الإدارة  
العامة

المخرجات الرئيسية المتوقعة

1. تعزيز الحوكمة والمساءلة والشفافية في القطاع العام.
2. تطوير قدرة الإدارة العامة من خلال اعتماد التقنيات والأدوات الحديثة.
3. تحديث وتطوير إدارة الموارد البشرية
4. تعزيز كفاءة الخدمات العامة بالإدارة / تحسين العلاقة مع المواطنين
5. تعزيز استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية
6. استحداث تقنيات إدارة التغيير وتعزيز برامج الإصلاح لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
7. الدعم التقني و الإداري المقدم للتأكد من حسن تنفيذ العقود العائدة للمشاريع المتخصصة التالية: النفايات الصلبة، أفكار، دعم الحكم المحلي

الفريق المنفذ: مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

الفريق المسؤول: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

فترة البرنامج: 2013-2015	مجموع الميزانية 6,524,650 د.أ.
مكونات البرنامج: الحكم الديمقراطي	• تخصيص الموارد الحكومة 6,524,650 د.أ.
عنوان المشروع: دعم الإصلاح الإداري وقدرات الإدارة العامة	• المبلغ الصافي للأنشطة 6,213,952 د.أ.
رقم التلزم: 00063773	• كلفة ادارة الخدمات (5%) : 310,698 د.أ.
رقم المشروع: 00080678	
مدة المشروع: 1 كانون الثاني 2013 لغاية 31 كانون الأول 2015	
ترتيب إدارة: دعم التنفيذ الوطني	

وافق عليها (مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية)

معالي الأستاذ محمد فنيش:

وافق عليها (مجلس الإنماء والإعمار)

المهندس نبيل الجسر:

وافق عليها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

السيد روبيير واتكنز - الممثل المقيم:

## الجزء الأول: تحليل الوضع

كلف مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ([www.omsar.gov.lb](http://www.omsar.gov.lb)) منذ تأسيسه في العام 1994، ببناء القدرات الإدارية للإدارة العامة على المستويين المركزي والمحلي من خلال إدخال ثقافة الإدارة المعاصرة على الرغم من نطاق السلطة المحدود المعطى له، إضافة إلى تحديث الجهاز الإداري للدولة وتقديم أنظمة تكنولوجيا معلومات واتصالات حديثة فضلاً عن رفع مستوى مهارات موظفي الإدارة العامة. كان يعتبر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الرائد في استراتيجية الحكومة الإلكترونية التي تم وضعها في العام 2002 وتطويرها في العام 2007.

تواصلت الدعوات للتطوير الإداري لتكون إحدى القضايا الرئيسية التي استخدمتها أوساط الحكومة والأعمال، ووسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، في حين كانت مساهمة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تتطلب استقراراً والتزاماً سياسياً، فقد كان المكتب حريصاً على إعادة تشكيل وإعادة ترتيب أولويات الإصلاح لتلبية الحاجات الطارئة. وعلى الرغم من الانقسامات السياسية الحادة التي أدت إلى شلل شبه كامل في المؤسسات الحكومية (بما في ذلك السلطة التشريعية) فقد أدى إلى إعاقة التقدم في حركة التنمية الإدارية، وتواصلت عملية تطوير الإدارة العامة لتكون حاجة ملحة انعكست بشكل واضح في بيان الحكومة الوزاري الأخير في العام 2011.

تتركز أبرز نقاط الضعف في الإدارة العامة في المجالات التالية: قدرات تخطيط محدودة؛ ضعف في التنسيق بين الوزارات والعمليات المتداخلة فيما بينها، أنظمة تقادم عليها الزمن، إجراءات توريد ومنهجيات رقابة/ تدقيق متقادمة ونظام موارد بشرية غير فعال. والأهم من ذلك، أن الإدارة العامة تعاني من انعدام الثقة والشفافية إذ انها ما كانت تعاني من هجوم متواصل شديد اللهجة باعتبارها عائقاً أمام النمو الاقتصادي بسبب حجمها وتكاليها المفرطة.

بغية معالجة المعضلات المشار إليها أعلاه، عمل مكتب وزير الدولة في مختلف المجالات لتحديث الإدارة. فقد قام بمراجعة وإعادة صياغة سلسلة من القوانين والنصوص التنظيمية التي تنظم الإدارة العامة من خلال قيامه بمبادرات مباشرة ومدعومة. من هنا لعب مكتب وزير الدولة دوراً محورياً في تنفيذ عملية التعيينات الجديدة؛ إذ وضع مشروع قانون في هذا الصدد. وتمت صياغة قانون آخر متعلق بإنشاء وحدات الموارد البشرية في الوزارات من أجل اصلاح الإدارة العامة لتكون جنبا إلى جنب مع أحدث التطورات في إدارة الموارد البشرية وعندما تقرر رسمياً في مجلس النواب، تصبح هذه التشريعات نقطة تحوّل في تاريخ إدارة شؤون الموظفين في الإدارة اللبنانية. كما تم تطوير مجموعة مشاريع قوانين متعلقة بالصفقات العمومية (وافق عليها مجلس الوزراء في أيلول 2012)، تضارب المصالح، الوصول إلى المعلومات ومكافحة الفساد في انتظار إقرارها. كما استكملت البرامج التدريبية التي يجب أن تعمم على موظفي الإدارة. وتم تحديث استراتيجية الحكومة الإلكترونية في عام 2007، كما

وضعت خطة عمل وطنية (خارطة الطريق) في عام 2010 كما يجري إنشاء بوابة الحكومة الكترونية في الوقت الحالي.

وقد تم اعتماد هيكلية ومهام الهيئة الناظمة للاتصالات التي اقترحها مكتب وزير الدولة، وقامت الحكومة بتعيين الموظفين فيها كما شارك مكتب وزير الدولة في عملية اختيار مختلف موظفي الفئة الأولى، فضلا عن رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة. وقد كلف وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتطوير وضمان تنفيذ آلية التعيينات بطريقة موضوعية. كما أنط البيان الوزاري للحكومة في عام 2011 بمكتب وزير الدولة عملية تطوير وتنفيذ إستراتيجية التنمية الإدارية. وفي أيلول 2011 اعتمدت الحكومة رسميا مشروع توحيد نماذج استمارات المعاملات الإدارية التي قام مكتب وزير الدولة بتطويرها بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة. وقد كلف مجلس الوزراء رسميا مكتب وزير الدولة بإنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية.

ويمكن تلخيص أهم إنجازات مكتب وزير الدولة بين عامي 1996 و 2012 في مجال التطوير الإداري، وتكنولوجيا المعلومات واستراتيجيات وسياسات التنمية، والدعم القانوني على الشكل التالي:.

على مستوى التطوير الإداري:

- إعداد دراسات لإعادة تنظيم 21 وزارة وهيئات رقابية. وقد ترجمت الى نصوص قانونية وتنظيمية في وقت لاحق
- توصيف وتصنيف 15000 وظيفة. وبناءً عليه، فقد تم وضع بطاقات مهام رئيسية لكل موظف في ثماني إدارات عامة
- نظام ترقية موظفي الإدارة العامة
- نظام لتقييم الأداء لكوادر الإدارة العامة
- تحديث نظام المباريات
- تدريب إداري ل 2900 موظفاً
- نقل منهجية تخطيط تحسين الأداء إلى 10 إدارات ومؤسسات العامة
- جمع الدراسات في القطاع العام وجعلها متوفرة للجهات المعنية
- الرد على مئات الطلبات للحصول على الخدمات الاستشارية
- العديد من ورش العمل المتخصصة على سبيل المثال لا الحصر: دور الدولة، الفساد، الإصلاح الإداري، إدارة الموارد البشرية (...).

على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد تم:

- نشر أكثر من 15 نظام معلومات
- تدريب 8000 موظف على الأمور المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- تطوير معايير للمواقع الإلكترونية الحكومية
- توحيد نماذج المعاملات الحكومية (180 معاملة) وجعلها متوفرة إلكترونياً
- إنشاء وتحديث بوابة الحكومة للمعلومات والنماذج الإدارية (INFORMS) وتركيب أكثر من 6000 جهاز كمبيوتر مع ملحقاتها
- تركيب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القصر الرئاسي، مجلس النواب والسراي الكبير
- نشر شبكات اتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أكثر من 40 موقع حكومي بما في ذلك أكثر من 10000 نقطة وصول اتصال.
- نشر أنظمة إدارة الوثائق (DMS) في 12 وزارة وإدارة
- إنشاء وصيانة مكتب دعم تقني لجميع الإدارات العامة
- تطوير نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في العديد من المؤسسات
- المساعدة في تطوير قاعدة خريطة وطنية
- دعم فني واستشاري للإدارة العامة
- البدء بمشروع مكثف محاكم بيروت وجونيه والجديدة

على مستوى الاستراتيجيات وتطوير النظم فقد تم:

- إعادة النظر في استراتيجية التنمية الإدارية وأطلقت رسمياً عام 2011
- تبويب استراتيجيه الحكومة الإلكترونية التي تم تحديثها في 2007 بالإضافة إلى خطة عمل وطنية عام 2010؛
- دعم عملية تطوير استراتيجية إلكترونية وطنية؛
- وضع عدة خطط ودراسات رئيسية (على سبيل المثال: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة المالية، وزارة الاتصالات، وزارة العمل)

على الصعيد القانوني فقد تمت صياغة:

- مشروع قانون متعلق بالتخطيط الاستراتيجي (وافق عليها مجلس الوزراء في أيلول 2012)
- مشروع قانون متعلق بإدارة الموارد البشرية

- مشروع قانون متعلق بمكافحة الفساد
- مشروع قانون متعلق بالوصول إلى المعلومات (شارك مكتب وزير الدولة في لجنة مؤلفة من عدة إدارات)
- ثلاث مشاريع قوانين تهدف إلى إعادة النظر في مهمات وهيكليات أجهزة الرقابة ديوان المحاسبة (مجلس الخدمة المدنية، والتفتيش المركزي) ؛
- مشروع قانون متعلق بسلم الرواتب لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام (موافقة مبدئية من مجلس الوزراء).
- مشروع قانون متعلق بوسيط الجمهورية الذي صدر عن البرلمان عام 2005.
- مشروع قانون متعلق بالصفقات العمومية (وافق عليها مجلس الوزراء في أيلول 2012)
- مشروع قانون متعلق بإنشاء إدارة الصفقات العمومية
- مشروع قانون متعلق بتضارب المصالح
- مشروع قانون متعلق بالإثراء غير المشروع
- مشروع قانون متعلق بحماية كاشفي الفساد (شارك مكتب وزير الدولة في لجنة مؤلفة عدة إدارات)
- مشروع قانون متعلق بتعديل القانون الجنائي والإجراءات وفقاً لاتفاقية مكافحة الفساد
- المشاركة في صياغة قانون التوقيع الإلكتروني (وافق عليها مجلس الوزراء في أيلول 2012)
- صياغة ونشر العديد من الشرائع ( شرعة المواطن، شرعة الموظف .....).

بالإضافة إلى مشاريع الإصلاح الإداري البحتة، فقد تم تكليف مكتب وزير الدولة بتطوير مشاريع صغيرة ساهمت في تغيير المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. أضف إلى ذلك، أن سجل مكتب وزير الدولة في إدارة المشاريع على نطاق واسع وفعال وفي تطبيق ممارسات التوريد والإدارة المالية وفقاً لإجراءات التشغيل المعيارية الدولية للمانحين كانت دافعاً لتكليف مكتب وزير الدولة بمثل هذه المشاريع التنموية. إذ يتم التنسيق بمشروع إدارة النفايات الصلبة مع وزارة الداخلية والبلديات، وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار (CDR) من خلال لجنة مشتركة. كما يستهدف مشروع أفكار منظمات المجتمع المدني التي تمثل القاعدة العريضة للمجتمع . هذا المشروع بالذات قام بتعزيز الشراكة بين القطاع العام والمنظمات غير الحكومية. فقد تم إطلاق مرحلتين من مشروع أفكار حيث تم تنفيذهما واقفالهما كما يتم إعداد المرحلة الثالثة. بالإضافة إلى مشروع آخر للتنمية المحلية الذي يهدف إلى تعزيز قدرات التجمعات البلدية لإعداد وتنفيذ والإشراف على المشاريع السياحية، وإشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط الاستراتيجي لمكتب وزير الدولة. كذلك يقوم الإتحاد الأوروبي بتمويل هذه المشاريع الثلاثة التي هي قيد التنفيذ.

لا بد من ذكر دليل آخر على الثقة بقدرات مكتب وزير الدولة واختصاصه من خلال استمرار الدعم المقدم من الجهات المانحة ومقدمي الأموال مثل الصندوق العربي والاتحاد الأوروبي حيث قام الصندوق العربي بتقديم

قرض جديد بقيمة 30 مليون دولار حيث أقرها البرلمان في أيلول 2008 (قانون رقم 13. يهدف القرض الجديد إلى دعم جهود مكتب وزير الدولة لتحديث وبناء قدرات القطاع العام، وإدخال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أظهر الاتحاد الأوروبي التزام التحالف مع مكتب وزير الدولة من خلال خطته لتخصيص 9 ملايين يورو، كمنحة ضمن تخطيط السياسات وبرنامج إدارة الحكومة لدعم جهود التحديث الإداري لمكتب وزير الدولة. تجدر الإشارة إلى أن التحضيرات للبرنامج لا تزال جارية. وقد خصصت منح أخرى لتمويل تنفيذ المخطط العام لمكننة الوحدات القضائية في المحاكم اللبنانية وبناء قدرات القطاع القضائي. وفي ما مضى تم إعداد خطة رئيسية تحت إدارة مكتب وزير الدولة في إطار برنامج ا.إ.إ. إلى جانب ذلك، فقد قام مكتب وزير الدولة ببناء علاقات قوية للتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات في البلدان الأخرى التي تعنى بالتنمية الإدارية (اليونان، ماليزيا، مصر، اليابان، إيطاليا، الإمارات العربية المتحدة، إيران، UNDESA، SIGMA، ومنظمة التعاون والتنمية، الخ.).

لا يزال الإصلاح الإداري يمثل أولوية عالية وضرورية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية لصالح الفقراء وبناء المجتمع. من هنا، سيقوم مكتب وزير الدولة، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمتابعة البرنامج بغية تعزيز جهود الإصلاح الوطنية.



## الجزء الثاني: استراتيجية المشروع

كانت تعتبر عملية دعم إصلاح الإدارة العامة إحدى الأهداف الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان وقد تعاون مكتب وزير الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1995 من أجل التوصل إلى الإصلاح الإداري واستراتيجيات التنمية وتنفيذها في القطاع العام. فالجزء الأكبر من العاملين في مكتب وزير الدولة متعاقدين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحيث يقومون بوضع خطط لمشاريع الإصلاح ويتابعون تنفيذها. إن معظم مشاريع مكتب وزير الدولة مموله من قبل المانحين الدوليين، ومن المتوقع وجود المزيد من المشاريع لدعم إنجاز سياسات الحكومة، فضلاً عن استراتيجيات الإصلاح الإداري والحكومة الإلكترونية.

وقد تم توجيه جهود مكتب وزير الدولة في السنوات الأخيرة من خلال استراتيجية إصلاح وتنمية الإدارة العامة في لبنان، التي تم تحديثها وأطلقها رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في تشرين الأول 2011.

وقد حددت الاستراتيجية المشاكل الرئيسية للإدارة العامة، وذكرت القوى التي تعرقل مساعي الإصلاح السابقة، كما أشارت إلى مبادئ الإدارة العامة الحديثة والمنصوص عليها في برامج الإصلاح، على النحو التالي:

### 1. برنامج دعم الحوكمة والمساءلة والشفافية.

يهدف البرنامج إلى تحديث التشريعات والأنظمة وآليات العمل وفقاً لأفضل المعايير والتجارب في مجالات عدة: حزمة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، والإثراء غير المشروع، الصفقات العمومية تضارب المصالح، والحق بالوصول إلى المعلومات، وتعزيز رقابة ديوان المحاسبة اللاحقة. تضارب المصالح، والحق بالوصول إلى المعلومات، وتعزيز رقابة ديوان المحاسبة اللاحقة.

### 2. برنامج بناء قدرات الإدارة العامة

يهدف البرنامج إلى تحديث أدوار وهيكلية الإدارات العامة لدعم الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني بالإضافة إلى مراجعة أدوار ومهام هيئات الرقابة.

### 3. برنامج إنشاء آليات إدارة التغيير وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

يهدف البرنامج إلى وضع آلية متخصصة لإدارة التغيير من أجل مواكبة مشاريع الإصلاح والتنمية والعمل على تنفيذها، وضمان استدامتها. يتم تنظيم مؤتمرات وندوات وورش عمل لنشر ثقافة إدارة التغيير وتحليل وحل القضايا الناشئة، ودعم صناع القرار في اتخاذ القرارات المناسبة.

#### 4. برنامج تطوير إدارة الموارد البشرية وتنميتها

يهدف البرنامج إلى تطوير قدرات إدارة الموارد البشرية في الإدارات العامة، مما يتطلب تحديث تشريعات مجلس الخدمة المدنية وأنظمة الوظيفة العامة والمباريات، وتفعيل التدريب الذي ينفذه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ودعم المعهد الوطني للإدارة، وإقرار آلية حديثة للتعيينات واعتمادها.

#### 5. برنامج تحسين كفاءة الخدمات وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن.

يهدف البرنامج إلى تبسيط الإجراءات العائدة للمعاملات الأساسية التي يحتاجها المواطن ورجال الأعمال والمستثمرين، وتقريب الإدارة من المواطن بالعمل على تفعيل دور البلديات (اللامركزية الإدارية) والوحدات الإقليمية (اللاحصرية الإدارية) من خلال إسناد دور أكبر للبلديات وللوحدات الإقليمية في استقبال وإنجاز عدد من المعاملات، والتوسع في تفويض الصلاحيات وإحداث الشباك الموحد في العديد من الإدارات وتحديث نظام الشكاوى.

#### 6. برنامج تفعيل استخدام تقنيات المعلوماتية وإنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية.

يهدف برنامج الحكومة الإلكترونية إلى تحديث الإدارة العامة وذلك بالتحول من الإجراءات البيروقراطية التقليدية إلى أساليب عمل حديثة تعتمد على تقنيات المعلوماتية، والتواصل والتركيز بشكل كبير على المخرجات والنتائج لخدمة المواطنين ومجتمع الأعمال. هذه النقلة النوعية تتطلب توفر آليات للتبادل البيئي بين قواعد البيانات، وإعادة هندسة الإجراءات الأساسية داخل الإدارات وغيرها.

سيقوم المتعاملون في وزارة التنمية الإدارية من خلال عقد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة بعض البرامج المتخصصة التي يمولها الاتحاد الأوروبي بما في ذلك إدارة المشروع، العقد والإدارة المالية. هذه المشاريع هي التالية:

- أ. إدارة النفايات الصلبة، ويشار إليها بـ BGO (مكتب لإدارة العمليات)، والتي تم تخصيص منحة وقدرها 14.2 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج ارنو لتمويل المشاريع الاستثمارية المقدمة من البلديات اللبنانية في مجال إدارة النفايات الصلبة.
- ب. برنامج "أفكار" والذي يساعد على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في تعزيز التطور الاجتماعي والبشري، وترسيخ حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية. مهد نجاح المرحلة الأولى من مشروع أفكار (1 مليون يورو) الطريق للمرحلة الثانية (3 مليون يورو) ابتداء من آذار 2006.
- ت. الحكم المحلي الذي ينقسم إلى مشروعين :
  - (1) دعم الحكم المحلي (4 مليون يورو): يستهدف 12 تجمعاً بلدياً بهدف إنشاء مكاتب للتنمية المحلية وتطوير استراتيجيات تواصل لكل تجمع، وإدارة نشاط التعاون اللامركزي بين التجمعات البلدية اللبنانية والمجتمعات المحلية الأوروبية؛ وتنسيق تنفيذ نشاط خارطة السياحة التي ستكون في كل تجمع بلدي.
  - (2) مشروع التنمية المحلية (9 مليون يورو): يهدف إلى تنفيذ مشاريع سياحية في كل من التجمعات البلدية الإثني عشر.

الجزء الثالث: اطار النتائج والموارد

النتيجة المتوقعة كما جاء في نتائج البرنامج الوطني وإطار الموارد:

تعزيز المساواة في مؤسسات الدولة، والمشاركة الشاملة

مؤشرات النتائج كما جاء في نتائج البرنامج الوطني وإطار الموارد، بما في ذلك خط الأساس والأهداف:

المؤشر 1.1: تحسين التصور العام للنزاهة والمساءلة والمشاركة

الخط الأساسي 1.1 مشاريع قوانين وخطط إدارية وقانون انتخابي وإصلاحات العدالة في الموضع الملائم.

الهدف 1.1 انتاج وتنفيذ عملية الوصول إلى العدالة، وإصلاح القانون الانتخابي و خطة عمل وطنية للتنمية الإدارية

عنوان المشروع والرقم: دعم الإصلاح الإداري وقدرات الإدارة العامة 00080678

النتيجة 1: تطوير وتنفيذ خطة عمل لتنفيذ البرامج السنوة للإستراتيجية التنموية الإدارية للإدارة العامة في لبنان					
المخرجات الرئيسية المتوخاة تنفيذها	أهداف المخرجات (سنوات)	الجهات المسؤولة	الأنشطة المؤشرة	الأنشطة الفرعية المؤشرة	المخرجات
1-المخرجات الرئيسية: دعم الحوكمة والمساءلة والشفافية في القطاع العام. خط الأساس: تطوير عدة مشاريع قوانين ذات الصلة ومؤشرات المخرجات: تطوير:	2013	• مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية • مجلس النواب • رئاسة مجلس الوزراء • الإدارات العامة • التفقيش المركزي • ديوان المحاسبة	1.1 متابعة عملية التصديق على أنظمة الصفقات العمومية وإدارة أنشطة لدعم التنفيذ العقود العامة وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بالعدالة والكفاءة. 1.2 متابعة التصديق على القوانين والأنظمة التي تخدم تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية مع التركيز بشكل خاص على قانون المعاملات الإلكترونية، الرقم المؤد، وقانون الخصوصية والأمن السببراني. 1.3 دعم اعتماد الأطر القانونية اللازمة و الآليات التي	1.1.1 اعتماد وتنفيذ قانون جديد متعلق بالصفقات العامة، وإنشاء هيئة إدارة الصفقات العمومية. 1.1.2 وضع المبادئ التوجيهية ومعايير وثائق المناقصات 1.1.3 القيام بحملات توعية عامة 1.1.4 تبدأ هيئة إدارة الصفقات العمومية تنفيذ مهامها المطلوبة. 1.1.5 تقديم المشورة إلى الإدارات المختلفة المتعلقة بعمليات التوريد الخاصة بها 1.1.6 تقديم تحديد المعايير وإدارة الأداء في مجال التوريد في القطاع العام. 1.1.7 إدخال التوريد الإلكتروني تدريجياً 1.1.8 دعم وتشجيع عملية تشريع قانون جديد لتنظيم المعاملات الإلكترونية. 1.1.9 دعم وتشجيع عملية تشريع قانون جديد	قانون الصفقات العمومية قانون التوقيع الإلكتروني قوانين قوانين مكافحة الفساد قانون وتنظيم وحدات
تقدر التكاليف بالدولار على مدى فترة ثلاث سنوات					500 170 567 361
					عقد مستشارين مستشارين محليين - مؤقت تدريب عقد تفرقات مترقات تكاليف إدارية المجموع

	<p>إلشاء وتنظيم وحدات تكنولوجيا المعلومات ، وإنشاء جدول رواتب جديد لوظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p> <p>1.1.10 دعم وتشجيع عملية سن قانون جديد للرقم الموحد</p> <p>1.1.11 دعم وتشجيع عملية تشريع قانون جديد حول الأثراء غير المشروع.</p> <p>1.1.12 دعم وتشجيع عملية تشريع قانون جديد بشأن تضارب المصالح.</p> <p>1.1.13 دعم وتشجيع عملية تشريع قانون جديد بشأن حماية كاشفي الفساد.</p> <p>1.1.14 دعم وتشجيع عملية تشريع قانون جديد بشأن الحصول على المعلومات.</p> <p>1.1.15 تعميم ونشر موثائق ذات الصلة (موثائق المواطن).</p>	<p>تسمح الإداة للإثراء غير المشروع المصالح.</p>	<p>تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p> <p>-اعتماد رقم الهوية الموحد</p> <p>2015</p> <p>-تشريع قانون جديد بشأن حماية كاشفي الفساد</p> <p>-إنشاء هيئة إدارة الصفقات العمومية</p> <p>-تشغيل وحدة توريد الكترونية</p>	<p>الخصوصية</p> <p>الامن السيراتي</p>
--	--	---	--	---------------------------------------

<p>عدد مستشارين مستشارين محليين - مؤقت تدريب عدد شركات مقرقات تكاليف ادارية المجموع</p>	<p>750 255 38 944 2 870 12 298 6 149 40 526 851 041</p>	<p>2.1.1 إدارة نشاط التوأمة لدعم وظيفة الرقابة اللاحقة لديون المحاسبة 2.1.2 تفعيل أنشطة التوعية ودورات تدريبية حول الرقابة اللاحقة. 2.1.3 تنظيم جولات دراسية للقضاة إلى الدول الأوروبية. 2.1.4 تطوير مبادئ توجيهية وكتيبات مراجعة القوانين والهياكل التنظيمية 2.2.1 أجهزة الرقابة، واقتراح النصوص القانونية ذات الصلة وذلك بالتنسيق مع الهيئات ذات الصلة. 2.2.2 المتابعة مع الوزارات المعنية لاعتماد الاقتراح الجديد لإعادة الهيكلة. 2.3.1 تطوير وتشريع القوانين والنصوص القانونية ذات الصلة المتعلقة بإنشاء وحدات للتخطيط الاستراتيجي 2.3.2 تطوير منهجية للتخطيط الاستراتيجي. 2.3.3 انشاء وحدات التخطيط الحديثة وتجهيزها بالموارد المطلوبة 2.3.4 بناء القدرات المؤسسية وتعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات. 2.4.1 تطوير مؤشرات أداء قطاعية 2.4.2 بدء تنفيذ نظام تقييم الأداء المؤسسي الرئيسي لتغطية 10 هيئات عامة 2.4.3 تجهيز التفقيش المركزي والجهات ذات</p>	<p>2.1 إحتواء وتعزيز رقابة ديون المحاسبة اللاحقة وتطوير منهجيات تقييم أداء المشاريع وفقا لمعايير الكفاءة والاقتصاد والفعالية. 2.2 تقديم هيكليات حديثة و استعراض مهمات وأدوار الأجهزة الرقابية والإدارات الأخرى ذات الصلة. 2.3 اعتماد الإدارات العامة خطط إستراتيجية وفقا للمنهجية المعتمدة. 2.4 تعزيز منهجيات تقييم الأداء المؤسسي في التفقيش المركزي</p>	<p>مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ديوان المحاسبة التفقيش المركزي الوزارات</p>	<p>2013 قانون جديد بشأن ديوان المحاسبة -تدريب 15 قاضي من ديوان المحاسبة على ممارسات الرقابة اللاحقة 2014 -تدريب الموظفين الأساسيين في الوزارات الأربعة على تفقيش مؤشرات المخرجات: • تدريب متعلق بالرقابة اللاحقة لقضاة ديوان المحاسبة • تطوير خطط استراتيجية على مستوى القطاع المبني على الداء 2015 اعتماد أداء المؤسسي على مستوى الوزارات</p>	<p>2. النتيجة: تطوير قدرات الإدارة العامة من خلال اعتماد التفقيش والأدوات الحديثة.</p>
				<p>أربع وزارات تطوير وتوثيق</p>		

	<p>الصلة بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة 2.4.4 تفعيل حملة توعية وأنشطة تدريبية</p>		<p>بخطط استراتيجية - اعتماد مؤشرات الأداء المؤسسي - اعتماد وترسيخ تقنيات الرقابة اللاحقة في ديوان المحاسبة</p>	
--	--	--	--	--

<table border="1"> <tr> <td>عقود مستشارين</td> <td>750 255</td> </tr> <tr> <td>مستشارين محليين - مؤقت</td> <td>38 944</td> </tr> <tr> <td>تدريب</td> <td>2 870</td> </tr> <tr> <td>عقود شركات</td> <td>12 298</td> </tr> <tr> <td>مقررات</td> <td>6 149</td> </tr> <tr> <td>تكاليف ادارية</td> <td>40 526</td> </tr> <tr> <td>المجموع</td> <td>851 041</td> </tr> </table>	عقود مستشارين	750 255	مستشارين محليين - مؤقت	38 944	تدريب	2 870	عقود شركات	12 298	مقررات	6 149	تكاليف ادارية	40 526	المجموع	851 041	<p>٣,١,١ المصادقة على قانون جديد لمجلس الخدمة المدنية</p> <p>٣,١,٢ دعم مجلس الخدمة المدنية بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة</p> <p>٣,١,٣ دعم تعزيز دور المعهد الوطني للإدارة</p> <p>٣,٢,١ تشجيع ودعم التصديق على القانون المتعلق بإنشاء وحدات الموارد البشرية في الإدارات العامة.</p> <p>٣,٢,٢ إدارة أنشطة من خلال الاتحاد الأوروبي لنقل المعرفة ذات الصلة إلى النظراء المحليين.</p> <p>٣,٢,٣ دعم تطوير نظام تقييم الأداء؛</p> <p>٣,٣,١ إجراء الدراسات وتحديد الاحتياجات التدريبية في الإدارة العامة وتحويلها إلى الخطط التدريبية.</p> <p>٣,٣,٢ توفير دورات تدريبية في مجال الإدارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حد سواء.</p> <p>٣,٣,٣ مساعدة الوزارات في وضع خطط التدريب الخاصة بها.</p> <p>٣,٤,١ ضمان الاعتماد المتتابع لتوصيف</p>	<p>٣,١ دعم عملية تطوير مجلس الخدمة المدنية ليتحول إلى أداة حديثة وفعالة لإدارة الموارد البشرية من خلال مراجعة وتشريع القوانين التي تنظم عملها وذلك من خلال إدخال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p> <p>٣,٢ دعم إنشاء وحدات الموارد البشرية في الهيئات ذات الصلة.</p> <p>٣,٣ دعم مهمة التدريب لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والاستمرار في القيام بأنشطة التدريب في الإدارة على صعيدي الإدارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حد سواء.</p> <p>٣,٤ تعزيز اعتماد توصيف المهام وتصنيف الوظائف</p> <p>٣,٥ دعم عملية التعيينات / التوظيف لكبار موظفي الدولة على قاعدة الجدارة ومن خلال آلية شفافة</p>	<p>مجلس الخدمة المدنية مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الوزارات المستهدفة</p>	<p>٢٠١٣-تشرين قانون بشأن إنشاء وحدات للموارد بشرية 2014 تطوير وتوثيق خطط تدريبية لأربع وزارات 2015 -إنشاء وحدات للموارد البشرية في أربع وزارات</p>	<p>٣-المخرجات الرئيسية : تحديث وتطوير إدارة الموارد البشرية. خط الأساس: موافقة مجلس الوزراء على مشاريع القوانين ذات الصلة بالإضافة إلى عدد من الدورات التدريبية ودورات فرعية</p>
عقود مستشارين	750 255																		
مستشارين محليين - مؤقت	38 944																		
تدريب	2 870																		
عقود شركات	12 298																		
مقررات	6 149																		
تكاليف ادارية	40 526																		
المجموع	851 041																		



المهام وتصنيف الوظائف بالتنسيق مع مجلس  
الخدمة المدنية في الوزارات ذات الصلة.  
٣,٥,١ وضع آلية تعيين كبار موظفي الدولة.  
٣,٥,٢ تقديم الدعم والمشاركة في عملية  
التعيينات.

معمدة.

<table border="1"> <tr> <td>عقد مستشارين</td> <td>875 297</td> </tr> <tr> <td>مستشارين محليين -</td> <td>45 435</td> </tr> <tr> <td>مؤقت</td> <td>3 348</td> </tr> <tr> <td>تدريب</td> <td>14 348</td> </tr> <tr> <td>عقد شركات</td> <td>7 174</td> </tr> <tr> <td>مقررات</td> <td>47 280</td> </tr> <tr> <td>تكاليف ادارية</td> <td>992 882</td> </tr> <tr> <td>المجموع</td> <td></td> </tr> </table>	عقد مستشارين	875 297	مستشارين محليين -	45 435	مؤقت	3 348	تدريب	14 348	عقد شركات	7 174	مقررات	47 280	تكاليف ادارية	992 882	المجموع		<p>١,١,١ تطوير منهجية تبسيط الإجراءات وتدريب الموظفين المعنيين على تنفيذها.</p> <p>١,٢,٢ تحديد وتبسيط مجموعة من الإجراءات ذات الصلة ببرنامج الحكومة الإلكترونية، واستيعاب أولويات مجتمع الأعمال.</p> <p>١,٣,٣ يتمتع الموظفون المسؤولون عن تبسيط الإجراءات بالمهارات والأدوات اللازمة.</p> <p>١,٤,٤ إدارة أنشطة دعم تقنية مع الاتحاد الأوروبي لنقل المعرفة ذات الصلة إلى النظراء المحليين.</p> <p>١,٢,١ إطلاق ووضع المتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنية لإنشاء مشروع الشبكات الموحد.</p> <p>١,٢,٢ إنشاء شبكات موحد على أساس تصميم قياسي وتجهيز المعدات بالأدوات اللازمة.</p> <p>١,٢,٣ إجراء التدريب اللازم ودورات توعوية.</p> <p>١,٣,١ وضع صناديق شكاوى للمواطنين في كل وزارة.</p> <p>١,٤,١ وضع خطوط ساخنة في وزارات رئيسية لاستفسارات المواطنين.</p>	<p>١,٤ تنظيم الخدمات الحكومية وتبسيط عدد من الخدمات الأساسية مع التركيز بشكل خاص على الرخص التجارية التي تؤثر على مؤثر ممارسة الأعمال التجارية في لبنان.</p> <p>٢,٤ إنشاء خدمة الشبكات الموحد في الوزارات المعنية.</p>	<p>مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إدارة الأبحاث والتوجيه الوزارات المستهدفة</p>	<p>٢٠١٣ انشاء شبكات موحد متكامل في وزارة السياحة -مشروع تبسيط اصدار الرخص في وزارة السياحة اضافة إلى تقييم الأثر التشريعي ٢٠١٤ اعتماد ونشر نظام سير عمل موحد لدعم 10 خدمات حكومية -تنفيذ شبكات موحد إضافي تشغيلي -تنظيم 10 معاملات رئيسية على أساس أفضل الممارسات الدولية ٢٠١٥ - تنفيذ شبكات موحد إضافي</p>	<p>المخرجات الرئيسية 4 تعزز كفاءة الخدمات العامة وتحسين علاقة الإدارة / المواطنين. خط الأساس: إصدار قرارات مجلس الوزراء ذات الصلة بالإضافة إلى مشروع شبكات موحد نموذجي في طور الإنشاء مؤشرات المخرجات الرئيسية: * عدد المعاملات المنظمة * عدد الشبائيك الموحدة التي تم انشاؤها.</p>
عقد مستشارين	875 297																				
مستشارين محليين -	45 435																				
مؤقت	3 348																				
تدريب	14 348																				
عقد شركات	7 174																				
مقررات	47 280																				
تكاليف ادارية	992 882																				
المجموع																					

				<p>تشغيلي -تنظيم 20 معاملة رئيسية على أساس أفضل الممارسات الدولية</p>	<p>الأهداف: إجراء ٢٠ معاملة رئيسية * إنشاء أربعة شبابيك موحدة</p>
--	--	--	--	---	---

<p>عدد مستشارين مستشارين محليين - مؤقت تدريب عودت شركات مقرقات كثافة الادارية المجموع</p> <p>1 875 637 97 360 7 174 30 745 15 373 101 314 2 127 603</p>	<p>٥,١,١ إنشاء مركز بيانات للحكومة الإلكترونية. ٥,١,٢ إنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية. ٥,١,٣ مكتبة الإجراءات ذات الصلة من خلال تنفيذ مشاريع سير العمل ونظم إدارة الوثائق. ٥,٢,١ نشر شبكة الأجهزة والبنية التحتية للشبكة حسب الحاجة. ٥,٢,٢ تطوير ونشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب الحاجة. ٥,٢,٣ مكتبة محاكم بيروت في وزارة العدل. ٥,٢,٤ تحديد الاحتياجات التدريبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضمان أن يجري التدريب المناسب. 5.2.5 استكمال عملية مكتبة وتعزيز السجل التجاري على الانترنت MIS</p>	<p>٥,١ إنشاء الوسائل للتمكن من تقديم عدد من الإجراءات الأساسية إلكترونياً. ٥,٢ تأسيس البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطلوبة لشبكة الأجهزة و خط تطبيقات إدارة نظام المعلومات التجارية بما في ذلك تطوير القدرات البشرية للتعامل مع تقنيات البنية التحتية المعتمدة. ٥,٣ تطوير معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز أفضل الممارسات في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ٥,٤ تبادل البيانات بين الجهات الحكومية إلكترونياً، وتطوير إطار التبادل البيني ذات الصلة.</p>	<p>مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مكتب رئاسة مجلس الوزراء الوزراء</p>	<p>2013 -تشغيل مركز بيانات للحكومة الإلكترونية -تشغيل بوابة حكومة إلكترونية -إنشاء 5 مواقع حكومية تمتاز بالمعايير الدولية</p>	<p>٥- المخرجات الرئيسية : تعزيز استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية خط الأساس:</p>
				<p>-تشغيل تطبيقات عبر الهواتف الخليوية للوصول الى المعلومات المتعلقة بالمعاملات الإدارية 2014 -تشغيل 40 خدمة الكترونية -تطوير واعتماد إطار تبادل بيني</p>	<p>اموافة مجلس الوزراء على مشاريع القوانين. توافق الحد الأدنى من البنى التحتية وإدارة برنامج تدريب تكنولوجيا معلومات واتصالات</p>

	<p>5.2.6 استكمال عملية مكننة وتعزيز نظام التفاعل لتعاونية موظفي الدولة</p> <p>5.2.7 - مكننة إدارة الوثائق وسير العمل/ نظام توثيق للمديرية العامة لوزارة العدل.</p> <p>٥,٣,١ توحيد نماذج المعاملات الحكومية.</p> <p>٥,٣,٢ تطوير معايير المواقع الإلكترونية.</p> <p>٥,٣,٣ تطوير المعايير الأمنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .</p> <p>٥,٣,٤ تطوير معايير التبادل البيئي.</p> <p>٥,٣,٥ إجراء أنشطة التوعية والتدريب اللازمة</p> <p>5.3.6 تطوير بوابة النظم الجغرافية الدولية مع خدمة التوصيل على الانترنت</p> <p>٥,٤,١ تطبيق معايير التبادل البيئي لضمان تبادل سليم للبيانات بين الجهات الحكومية باستخدام الواجهة الخلفية لمركز بيانات بوابة الحكومة الإلكترونية.</p> <p>٢,٤,٥ إجراء أنشطة التوعية والتدريب اللازمة</p>		<p>-مكننة محاكم بيروت وجونية والجديدة</p> <p>-ترقيم السجلات المدنية التابعة لقلمين</p> <p>2015-استفادة 10 خدمات حكومية من وحدة التبادل البيئي</p> <p>-تشغيل 60 خدمة الكترونية</p> <p>- ترقيم السجلات المدنية التابعة لقلمين</p> <p>-تطوير نظام إدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية</p>	<p>الرئيسية : * عدد الخدمات المقدمة إلكترونياً. * عدد الإجراءات الممكنة</p> <p>* عدد الإدارات المشاركة في مشاريع التبادل البيئي</p> <p>الأهداف: إدارات</p>
--	--	--	--	--

<p>عدد مستشارين مستشارين محليين - مؤقت تدريب عدد شركات مقرقات كالتب ادارية المجموع</p>	<p>250 085 12 981 957 4 099 2 050 13 509 283 680</p> <p>٦,١,١ تطوير استراتيجية التواصل لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. ٦,١,٢ تنفيذ مكونات استراتيجية التواصل. ٦,١,٣ صياغة وتوزيع المنشورات ذات الصلة (التقارير السنوية، والكتيبات، والنشرات الإعلانية...) ٦,١,٤ الاستدراج إلى إعداد وتنفيذ الحلقات الدراسية والندوات ذات الصلة. ٦,٢,١ تطوير دليل لأفضل ممارسات إدارة التغيير. ٦,٢,٢ تنظيم دورات تدريبية وندوات للقيادات الإدارية حول ثقافة ومفاهيم إدارة التغيير وآثارها. ٦,٢,٣ تنظيم حلقات دراسية ودورات توعية ذات الصلة.</p>	<p>٦,١ تعزيز دور مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية كمحفز للإصلاح وقائد للتنمية الإدارية. ٦,٢ تعزيز تفتيات إدارة التغيير وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال. ٦,٣ الدعم التقني والإداري المقدمان لمشاريع الاتحاد الأوروبي.</p>	<p>مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مجلس الخدمة المدنية الوزارات</p>	<p>2013 -تنظيم ورش عمل حول إدارة التغيير 2014 -تدريب 20 مسؤولاً حول إدارة التغيير -اعتماد استراتيجيا للتواصل لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية 2015 -اعتماد تفتيات ادارة التغيير في أربع وزارات</p>	<p>٦ - المخرجات الرئيسية : إدخال تفتيات إدارة التغيير وتعزيز برلمج إصلاح مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. خط الأساس: تحديد إدارة تغيير كبرنامج مستقل في استراتيجية التنمية الإدارية عمل مختلفة للتوعية. مؤشرات المخرجات الرئيسية : * عدد المتدربين على إدارة التغيير .</p>
--	--	--	---	--	--

* عدد الهيئات التي اعتمدت تقنيات ادارة التغيير * اعتماد وتطوير استراتيجيا التواصل لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية					

<p>عقود مستشارين مستشارين محليين - مؤقت</p> <p>تدريب عقود شركات مقرقات كاتب ادارية المجموع</p>	<p>750 255 38 944 2 870 12 298 6 149 40 526 851 041</p>	<p>7.1.1 اختيار المشاريع ذات الصلة التي اقترحتها المنظمات غير الحكومية ببناء على معايير شفافة.</p> <p>7.1.2 الإشراف على تنفيذ مشاريع المنظمات غير الحكومية التي تم اختيارها</p> <p>7.1.3 تنظيم دورات تدريبية متخصصة مع TA اختيارها على أساس معايير شفافة</p> <p>7.2.1 حشد هيئات الاتحاد الأوروبي لدعم ثلاث مراحل للمجتمعات المحلية.</p> <p>7.2.2 إطلاق مرحلة جديدة لدعم المجتمعات المحلية من خلال هيئات الاتحاد الأوروبي.</p> <p>7.2.3 تحسين القدرة الإدارية لاتحاد البلديات / التجمعات</p> <p>7.2.4 تعزيز القدرة التشغيلية في الرصد والإبلاغ.</p> <p>7.3 الإشراف على صيانة منشآت النفايات الصلبة التي ينشرها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وضمن توافر الموارد المالية اللازمة والتقنية</p>	<p>7.1 دعم المنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي</p> <p>7.2 دعم البلديات في وضع خطط التنمية والوثائق التقنية وتنفيذ مشاريع التنمية القائمة على المشاركة وطريقة الأخذ في الاعتبار النهج الجديد من "الميزانية على أساس الأداء".</p> <p>7.3 دعم صيانة منشآت النفايات الصلبة التي ينشرها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية</p>	<p>2013-تشغيل وصيانة خمس منشآت للنفايات الصلبة</p> <p>2014 -تدريب أكثر من 200 ممثل عن المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى 60 ممثل عن الدولة حول موضوع بناء القدرات وتحسين المهارات</p> <p>-دعم أكثر من 20 مقترحين من قبل المنظمات غير الحكومية في مجالات الاقتصاد والإجتماع ومكافحة الفساد من خلال</p>	<p>7- المخرجات الرئيسية: تزويد الدعم التقني والإداري لتأمين تنفيذ تازيم العقد في مجال المشاريع المتخصصة التالية: النفايات الصلبة، أفكار، والتنمية المحلية خط الأساس: انشاء آلية لدعم المنظمات غير الحكومية والبلديات في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مؤشرات المخرجات الرئيسية: عدد المنظمات</p>
--	---	---	--	---	--



				هبات من الاتحاد الأوروبي 2015 -دعم 10 مشاريع تطوير التي اقترحها اتحادات البلديات	غير الحكومية المقترية -عدد مشاريع المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الاجتماعي والإقتصادي المنفذة • عدد مشاريع التطوير التي تعود للبلديات المنفذة • عدد منشآت النفايات الصلبة تمت صيانتها
--	--	--	--	--	--

بيان ميزانية خطة العمل السنوية

عام 2013

الميزانية المخططة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الأنشطة المخطط لها	المخرجات الرئيسية المتوقعة	
					العدد
		1 2 3 4	نتائج أعمال اللائحة والأعمال المرتبطة بها	خطط الأساس، والمؤشرات والأهداف السنوية المرتبطة بها	
\$ 159 648	برنامج أمم المتحدة الإنمائي والحكومة	X	١,١ متابعة التصديق على أنظمة الصفقات العمومية والقيام بأنشطة لدعم تنفيذ العقود العامة.	نتيجة رقم ١: تعزيز الحوكمة والمساءلة والشفافية في القطاع العام.	
\$ 8 199		X	١,٢ متابعة التصديق على القوانين والأنظمة التي تخدم تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية	خط الأساس: تطوير للعديد من القوانين ذات الصلة	
\$ 638		X			المؤشرات:
\$ 2 733		X			تطوير:
\$ 1 366		X			* قانون الصفقات العمومية
\$ 8 629					
\$ 181 213					

* قانون المعاملات الإلكترونية				
* رزمة قوانين مكافحة الفساد				
* قانون الخصوصية				
* الأمن السبراني				
أهداف عام 2013: تشريع قانون الصفقات العمومية تشريع الحق في الوصول إلى المعلومات وقانون الإثراء غير المشروع				

عقود مستشارين مستشارين محليين - موقت تدريب عقود شركات مترقات تكاليف ادارية المجموع	\$ 239,472 \$ 12,298 \$ 957 \$ 4,099 \$ 2,050 \$ 12,944 \$ 271,820	برنامج أمم المتحدة الإنمائي والحكومة	X X X X X	٢,١ تعزيز ممارسة المراقبة اللاحقة وتطوير منهجيات لتقييم أداء المشاريع. ٢,٢ إدخال الهيكليات الحديثة واستعراض التفويضات والأدوار التي تقوم بها الأجهزة الرقابية وغيرها من الإدارات العامة ذات الصلة. ٢,٣ اعتماد الخطط الاستراتيجية من قبل الإدارات العامة وفقا للمنهجية المعتمدة. ٢,٤ تعزيز منهجيات تقييم الأداء الإداري في التفتيش المركزي.	المخرجات الرئيسية ٢: تطوير قدرات الإدارة العامة من خلال اعتماد أدوات وتقنيات حديثة. خط الأساس: تطوير هيكليات تنظيمية ومشاريع قوانين ذات الصلة مع الحصول على موافقة مجلس الوزراء عليها مؤشرات المخرجات الرئيسية: * تدريب قضاة ديوان المحاسبة حول موضوع الرقابة اللاحقة. * تطوير استراتيجيات قطاعية * اعتماد الأداء الإداري في الوزارات أهداف عام 2013: - تشريع قانون ديوان المحاسبة الجديد تدريب 15 قاضيا في ديوان المحاسبة على الممارسات الرقابة اللاحقة.
---	--	---	-----------	---	--

<p>عقود مستشارين مستشارين محليين - موقف تدريب عقود شركات مترقات تكاليف ادارية المجموع</p> <p>\$ 239 472 \$ 12 298 \$ 957 \$ 4 099 \$ 2 050 \$ 12 944 \$ 271 820</p>	<p>برنامج أمم المتحدة الإنمائي والحكومة</p>	<p>X X X X X</p>	<p>٣,١ - دعم عملية التنمية لمجلس الخدمة المدنية نحو التحول إلى أداة حديثة وفعالة لإدارة الموارد البشرية.</p> <p>٣,٢ دعم وظيفة التدريب لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والاستمرار في أنشطة التدريب في الإدارة على صعيد الإدارة وصعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حد سواء.</p> <p>٣,٣ تعزيز اعتماد توصيف الوظائف وتصنيف المناصب</p> <p>٣,٤ دعم تعيين / توظيف كبار موظفي الحكومة على قاعدة الجدارة ومن خلال آلية شفافة معتمدة.</p>	<p>المخرجات الرئيسية ٣: تحديث وتطوير إدارة الموارد البشرية. خط الأساس: موافقة مجلس الوزراء على مشاريع القوانين ذات الصلة وإنجاز دورات تدريبية وتوعوية عديدة مؤشرات المخرجات الرئيسية : * عدد الخطط التدريبية التي وضعت على مستوى الوزارات. * عدد وحدات الموارد البشرية المنشأة. أهداف عام 2013: تتبع قانون انشاء وحدات للموارد البشرية</p>
---	---	------------------	---	--

<p>عقد مستشارين مستشارين محليين - موقف تدريب عقد شركات مقرقات تكاليف ادارية المجموع</p>	<p>\$ 279 384 \$ 14 348 \$ 1 116 \$ 4 783 \$ 2 391 \$ 15 101 \$ 317 123</p>	<p>برنامج أمم المتحدة الإنمائي والحكومية</p>	<p>X X X X X</p>	<p>٤,١ تنظيم الخدمات الحكومية وتبسيط عدد من الخدمات الأساسية. ٤,٢ إنشاء خدمة الشباك الموحد في الوزارات المعنية. ٤,٣ إنشاء آلية شكاوى المواطنين في وزارات رئيسية. ٤,٤ إنشاء الخط الساخن للرد على استفسارات المواطنين.</p>	<p>المخرجات الرئيسية ٤ : تعزيز الخدمات العامة وتحسين علاقة الإدارة / المواطنين. خط الأساس: إصدار مجلس الوزراء قرارات ذات الصلة ومشروع شبك موحد نموذجي في طور الإنشاء مؤشرات المخرجات الرئيسية : * عدد المعاملات المبسطة * عدد الشبائيك الموحدة المتشأة أهداف عام 2013: - إنشاء شبك موحد متكامل في وزارة السياحة - مشروع تبسيط اصدار الرخص في وزارة السياحة إضافة إلى تقييم الأثر التشريعي</p>
---	---	--	------------------	--	---

<p>عقود مستشارين مستشارين محليين - موقت</p> <p>تدريب عقود شركات مقرقات تكاليف ادارية المجموع</p> <p>\$ 598 680 \$ 30 745 \$ 2 391 \$ 10 248 \$ 5 124 \$ 32 359 \$ 679 549</p>	<p>برنامج أمم المتحدة الإنمائي والحكومة</p>	<p>X X X X X</p>	<p>٥,١ إنشاء الوسائل التمكن من تقديم عدد من الإجراءات الأساسية إلكترونياً. ٥,٢ تأسيس البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطلوبة لشبكة الأجهزة و خط تطبيقات إدارة نظام المعلومات التجارية. ٥,٣ تطوير معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز أفضل الممارسات في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ٥,٤ تبادل البيانات بين الجهات الحكومية إلكترونياً، وتطوير إطار التبادل البيئي ذات الصلة.</p>	<p>المخرجات الرئيسية ٥: تعزيز استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء بوابة للحكومة الإلكترونية خط الأساس: موافقة مجلس الوزراء على مشاريع القوانين ذات الصلة وتوافق الحد الأدنى من البنية التيهية وإجراء برنامج تدريب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مؤشرات المخرجات الرئيسية: * عدد الخدمات المقدمة إلكترونياً.</p>
---	---	------------------	--	---

<p>* عدد الإجراءات الممكنة</p> <p>* عدد الإدارات المشاركة في مشاريع التبادل البنّي</p> <p>الأهداف:</p> <p>-تشغيل مركز بيانات الحكومة الإلكترونية</p> <p>-تشغيل بوابة الحكومة الإلكترونية</p> <p>-تشغيل 20 خدمة الكترونية</p> <p>-إنشاء 5 مواقع حكومية ذات معايير وطنية</p> <p>-تشغيل تطبيقات الهواتف الخليوية للوصول إلى معلومات حول المعاملات الإدارية</p>				
---	--	--	--	--



	<p>عقود مستشارين محليين -</p> <p>مؤقت</p> <p>تدريب</p> <p>عقود شركات</p> <p>مقررات</p> <p>تكاليف ادارية</p> <p>المجموع</p>	<p>\$ 79 824</p> <p>\$ 4 099</p> <p>\$ 319</p> <p>\$ 1 366</p> <p>\$ 683</p> <p>\$ 4 315</p> <p>\$ 90 607</p>	<p>برنامج أمم المتحدة الإنمائي والحكومة</p>	<p>X X X X X</p>	<p>٦,١ تعزيز مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية كمحضر للإصلاح وقائد للتنمية الإدارية.</p> <p>٦,٢ تعزيز تقنيات إدارة التغيير وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال.</p> <p>٦,٣ الدعم التقني والإداري المقدمان لمشاريع الاتحاد الأوروبي.</p>	<p>المخرجات الرئيسية ٦:</p> <p>تطوير قدرات الإدارة العامة من خلال اعتماد أدوات وتقنيات حديثة.</p> <p>خط الأساس:</p> <p>تحديد إدارة التغيير كبرنامج مستقل في استراتيجية التنمية الإدارية وإجراء عدة ورش عمل للتوعية</p> <p>مؤشرات المخرجات الرئيسية:</p> <p>- عدد المترين على إدارة التغيير.</p> <p>- عدد الهيئات التي اعتمدت تقنيات إدارة التغيير.</p> <p>- تطوير واعتماد استراتيجية الدولة لشؤون التنمية الإدارية</p> <p>الأهداف:</p> <p>* تنظيم ورش عمل فيما</p>
--	--	---	---	------------------	--	--

<p>عقود مستشارين مستشارين محليين -</p>	<p>\$ 239,472</p>	<p>برنامج أمم المتحدة الإنمائي والحكومة</p>	<p>X X X X X</p>	<p>7.1 دعم المنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي</p> <p>7.2 دعم البلديات في وضع خطط التنمية والقائمة على المشاركة وطريقة الأخذ في الاعتبار النهج الجديد في "الميزانية على أساس الأداء".</p> <p>7.3 دعم صيانة منشآت النفايات الصلبة التي ينشرها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية</p>	<p>يتعلق بموضوع إدارة التغيير</p>
<p>موظف</p> <p>تدريب</p> <p>عقود شركات</p> <p>مستشارين</p> <p>تكاليف إدارية</p> <p>المجموع</p>	<p>\$ 12,298</p> <p>\$ 957</p> <p>\$ 4,099</p> <p>\$ 2,050</p> <p>\$ 12,944</p> <p>\$ 271,820</p>				<p>المخرجات الرئيسية 7</p> <p>تقديم الدعم التقني والإداري لضمان حسن تنفيذ نثرزم العقد في نطاق المشاريع المتخصصة التالية: النفايات الصلبة، وأفكار والتنمية المحلية.</p> <p>خط الأساس:</p> <p>انشاء آلية لدعم المنظمات غير الحكومية والبلديات في مكتب وزير الدولة لتكوين التنمية الإدارية</p> <p>مؤشرات المخرجات الرئيسية :</p> <p>-عدد المنظمات غير الحكومية المتكترية</p> <p>-عدد مشاريع المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الاجتماعي والإقتصادي المنفذة</p> <p>-عدد مشاريع التطوير التي تعود</p>

البيانات المنفذة				
-عدد منشآت القفايات الصلبة التي تمت صيانتها				
أهداف عام 2013:				
تشغيل وصيانة 5 منشآت للقفايات الصلبة				

### الجزء الثاني: ترتيبات إدارية

تم تعيين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بصفة الجهة الوطنية المنفذة لهذا المشروع وهو الجهة المسؤولة عن إدارة المشروع وتنفيذ المخرجات الرئيسية المحددة. وبالتالي، سيكون مسؤولاً أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن جميع الموارد المخصصة لهذا الأخير بغض النظر عن مصادرها.

وسوف يتم اعتماد طريقة التنفيذ الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بدعم من المكتب الوطني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقتضي توفير جميع الخدمات وفقاً لقوانين، وإجراءات وأنظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الحكومة، من خلال الجهة المنفذة المعنية، الاحتفاظ بالمسؤولية العامة لتنفيذ المشروع، وعليها أن تكون مسؤولة عن وملزمة أي من العقود موقعة من قبل الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيابة عن الجهة المنفذة، وبناء على طلبها، من أجل توريد السلع والخدمات و / أو تعيين موظفين للبرنامج.

يخضع هذا المشروع لمراجعة ثلاثية مشتركة من قبل ممثلي الحكومة والجهات المنفذة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الأخرى، مرة كل سنة على الأقل. يقوم مدير المشروع بإعداد التقارير السنوية وخطط العمل وغيرها من التقارير التي تتطلبها قواعد وأنظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يخضع المشروع لتقييم مستقل وفقاً لإجراءات التقييم المعيارية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذا لزم الأمر. إن طرائق العمل، ودقتر الشروط والتوقيت لهذا التقييم تتم بعد التشاور بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يتألف مجلس إدارة المشروع من: (أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم التوجيه الفني الخاص لهذا المشروع، (ب) مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، (ج) الجهات المانحة المشاركة في الرعاية. ويمكن دعوة شركاء آخرين / أصحاب المصالح بصفة مراقب، وإلى تبادل المعلومات ذات الصلة عند الاقتضاء. يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعيين مدير برنامج الحكم لتوفير وظائف الرقابة والرصد لهذا المشروع، ولتسهيل العلاقات مع البرامج الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقاسم تكاليف الجهات المانحة.

يهدف تسليم مخرجات المشروع من قبل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، يتولى موظفو مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بأنشطة محددة، والتي كان قد بوشر ببعضها في السنوات السابقة، وتتطلب المتابعة. كما ستكون بعض الأنشطة الأخرى كمبادرات جديدة تترجم استراتيجيات الإصلاح إلى إجراءات ملموسة. وسوف تتم إدارة هذه الأنشطة وتنسيقها من قبل موظفي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين وزعت واجباتهم ومسؤولياتهم على المجالات الوظيفية التالية:

١ - التطوير المؤسسي والحكم الرشيد : يشمل نطاق المهام صياغة خطط الإصلاح، والمشاريع والبرامج لتحديث القطاع العام وبناء القدرات المؤسسية؛ إعداد الدراسات والبحوث التي تترجم إستراتيجية الإصلاح والتنمية في الإدارة العامة في لبنان إلى إجراءات؛ استعراض قواعد القطاع العام، وأنظمتها وهيكله التنظيمية؛ وتعزيز الحوكمة والأخلاق الجيدة في القطاع العام، ومتابعة استكمال وتحديث مشروع توصيف وتصنيف الوظائف

٢- نظام تطوير الإجراءات: يشمل نطاق المهام إجراء الدراسات والمراجعات اللازمة من أجل تبسيط وإعادة هندسة الإجراءات الحكومية وذلك بهدف الإسراع في انجاز المعاملات للمواطنين، وإنشاء شبائيك موحدة في الوزارات والهيئات العامة وتزويدهم بالموارد المطلوبة وظروف العمل التي من شأنها أن تجعلها تعمل بشكل كامل وإجراء تقييم الأثر التنظيمي.

٣- الحكومة الإلكترونية: يشمل نطاق المهام تحديد وتطوير وقيادة ومتابعة تنفيذ خطة خريطة الطريق التابعة للحكومة الإلكترونية، وتطوير خطة عمل وطنية وتعزيز مكوناتها مع الأطراف المعنية، والتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة لتسهيل تنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية بما في ذلك بوابة الحكومة الإلكترونية، وما يتصل بها من الخدمات الإلكترونية، وسير العمل وأنظمة إدارة الوثائق، وتعزيز تبادل البيانات من خلال تطوير واعتماد إطار عمل التبادل البيئي، والتنسيق مع اللجنة الوزارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز موقع المكتب المركزي للمعلومات لدى الإدارات العامة بهدف اعتماده والالتزام بمضمونه والخدمات التي يقدمها.

٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يشمل نطاق المهام تحديد وتطوير وقيادة والتعاون مع الإدارات العامة الأخرى على تقديم حلول الأعمال وتطوير تطبيقات نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستلزماتها، وتطوير المواصفات الفنية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وترجمة الرؤية الإصلاحية إلى أنظمة وحلول محددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والإشراف وإدارة تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة، وتنسيق الجهود مع القطاع الخاص على مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلاد، بالإضافة إلى تطوير ورفع مستوى معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام والحفاظ على ودعم المواقع الإلكترونية التابعة لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وغيرها من مؤسسات القطاع العام، وتوفير دعم تكنولوجيا المعلومات لموظفي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، والإدارات الأخرى؛ وإدارة، وإجراء الجرد السنوية لأجهزة الكمبيوتر والبرامج المسلمة إلى الإدارات .

٥- تنمية الموارد البشرية والتدريب: يشمل نطاق المهام تعزيز أحدث مفاهيم وتقنيات إدارة الموارد البشرية في القطاع العام بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية، وتحديث أنظمة الموارد البشرية التي تطبق في القطاع العام ( أنظمة الخدمة المدنية، وتقييم الأداء، واختبارات تنافسية، إلخ... )، وتقييم الاحتياجات التدريبية لمؤسسات القطاع العام، وتصميم وإدارة ومتابعة تنفيذ البرامج التدريبية العامة والمتخصصة، ودورات التعليم الإلكتروني؛

٦ - إدارة الأداء: يشمل نطاق الوظائف الترويج لأحدث الأساليب لإدارة الأداء في القطاع العام، ومتابعة تصميم وتنفيذ البرامج لتعزيز وظائف التخطيط الاستراتيجي، والمراقبة اللاحقة، وتقييم الأداء المؤسسي ، وتطوير وتطبيق التخطيط الاستراتيجي ومنهجيات إدارة الجودة في القطاع العام، والمساهمة في تعزيز أفضل التقارير ومراقبة الأداء.

٧- التوريد: يشمل نطاق المهام إدارة دورة المناقصات والمقاولات لمشاريع الإصلاح وفقا لإجراءات الجهات المانحة الدولية والأنظمة الحكومية، وإدارة العقود والعلاقات مع الموردين، وإدارة وتنظيم إنهاء واستلام الأعمال المنجزة، وصيانة وتحديث قواعد بيانات البائعين والموردين، وتقديم خدمات استشارية بشأن المشتريات العامة، وإدارة وقيادة برنامج إصلاح المشتريات العامة، وتوفير خدمات التدريب في مجالات الشراء والتعاقد؛

٨- التنسيق: يشمل نطاق الوظائف التنسيق مع الجهات الدولية المانحة والإدارات العامة في جميع المشاريع والخطط والبرامج التي يتم تمويلها عن طريق القروض والمنح التي تهدف الى تطوير القطاع العام، وتقديم مقترحات المشاريع للجهات المانحة، وتقديم

تقارير تقدم العمل بصورة منتظمة، وتعزيز برامج مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مع الجهات المانحة الدولية لحشد مزيد من التمويل لمشاريع التنمية الإدارية.

٩- الإدارة المالية: يشمل نطاق المهام التعامل مع إدارة الموارد المالية والميزانية والمحاسبة والتقارير المالية حول المشاريع / البرامج التي يتم تمويلها من قبل الجهات المانحة الدولية والإقليمية، والنظراء الحكوميين، ومشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

١٠- الأمور اللوجستية والتواصل: يشمل نطاق المهام التعامل مع إدارة الوثائق والشؤون اللوجستية؛ تنظيم ورش عمل ومؤتمرات؛ إدارة والتعامل مع دور النشر وتوزيع النشرات الدورية والتقارير السنوية وغيرها من المواد الإعلامية والترويجية بالتعاون مع الفرق الأخرى، وصيانة وتحديث محتويات المواقع الإلكترونية والانترنت التابعة لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية .

11- الشؤون الإدارية: يشمل نطاق المهام إدارة والتعامل مع المتطلبات الإدارية لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، والاتصال بمكتب رئيس مجلس الوزراء ووزارة المالية وديوان المحاسبة بالإضافة إلى هيئات أخرى لضمان إدارة الإنفاق السليم لموازنة الحكومة التابعة لمكتب وزير الدولة، وضمان توافر مساحات المكاتب المناسبة ومهام الدعم ذات الصلة، ومتابعة الموارد البشرية ومتطلبات رواتب موظفي الحكومة، والصيانة اللازمة للمكاتب والمعدات؛

١٢- الدراسات والتوثيق: يشمل نطاق المهام جمع وتوثيق الدراسات والبحوث حول الإدارة العامة، والتحقق من توافر دراسات لمنع أي عمل زائد عن الحاجة وذلك بالتعاون مع الإدارات المعنية، والتنسيق مع الوزارات والهيئات العامة حول توثيق الدراسات؛ إدارة وتحديث قواعد البيانات ذات الصلة. تشكل هذه الثروة من المعلومات والوثائق القيمة أساساً لنظام دعم قرار الحكومة باستخدام أحدث التقنيات (مثل نظم المعلومات الجغرافية وغيرها من موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشتركة) لإتاحة هذه المعلومات إلى الإدارة العامة ضمن بيئة مخططة مناسبة .

سيتم اعتماد نهج إدارة البرنامج حيث يتم جمع كل مجموعة من الأنشطة المترابطة والمشاريع في إطار البرامج مع الأهداف المحددة والنتائج، الجدول الزمني ومؤشرات الأداء المحددة. سيتم إدارة كل برنامج من قبل مسؤول البرنامج من موظفي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ستكون وحدة التعاون الفني مسؤولة عن التنسيق السليم بين مختلف البرامج وكذلك مع المجالات الوظيفية الأخرى في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. توفر وحدة التعاون الفني إدارة على مستوى عالٍ لدعم نشاط على مستوى المشروع من أجل ضمان أن الأهداف العامة للبرنامج هي على وشك أن تتم من خلال توفير: ١- قدرة اتخاذ القرارات التي لا يمكن أن تتحقق على مستوى المشروع. ٢- من خلال توفير مدراء المشروع والبرامج مع منظور شامل / استراتيجي عند الحاجة. ٣- من خلال معالجة الأفكار ومناهج العمل لحل المشاكل الناتجة عن المشروع ودرس الآثار الناتجة عنه، علاوة على ذلك، لتجنب الاختناقات التي يمكن أن تساهم في إبطاء عملية صنع القرار في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وسيتم اعتماد خيار الانتقاء الأمثل لفرق العمل المتعددة الاختصاصات لتوفير الموارد الأزمنة والاستفادة من خدمات الموظفين .

**المهام الرئيسية لوحدة التعاون الفني، تركز على:**

أ. تطوير استراتيجيات لإصلاح وإعادة تأهيل الإدارات اللبنانية والمؤسسات العامة، فضلا عن وضع الخطط والبرامج لتنفيذها؛

ب. تطوير المواصفات الفنية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإجراء عمليات تقييم للمشاريع الفنية المطلوبة، وتوفير الخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العامة والمؤسسات العامة، وتطوير الدراسات الفنية بناء على طلبها؛

ج. إعداد دفتر الشروط، وتقييم العروض، وإعداد وإدارة العقود التي تمويلها الجهات المانحة والمشاريع التي تمويلها الحكومة لها؛

د. الإشراف على تنفيذ المشاريع ذات الصلة، وتنظيم عملية الاستلام الأولية والنهائية للأعمال المنجزة؛

هـ. التنسيق مع الجهات المانحة والإدارات العامة في جميع المشاريع والبرامج التي يتم تمويلها عن طريق القروض والمنح؛ وإنشاء آلية مراقبة وتقييم وإعداد التقارير؛ بالإضافة إلى إدارة الأنشطة الضرورية لحشد الموارد المالية بحسب الحاجة؛

و. توفير عملية التوريد للسلع والخدمات والأعمال المناسبة وفقاً لإجراءات الجهات المانحة؛

ز. إدارة الموارد المالية والموازنة والمحاسبة والتقارير المالية في المشاريع والبرامج التي يتم تمويلها من قبل الجهات المانحة الدولية والإقليمية ونظراء الحكومة بالإضافة إلى مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

ح. تزويد الإدارات العامة والمؤسسات العامة بالدعم التقني.

بالتوافق مع استراتيجية التنمية الإدارية واستراتيجية الحكومة الإلكترونية، سوف يدير موظفو مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدداً من البرامج والبرامج الفرعية كما هو بارز في الجدول أدناه.

إعداد تنظيمي	البرامج	
ستقوم لجنة إدارة البرنامج بوجود منسق برامج متخصص.	برنامج دعم الحوكمة والمساءلة والشفافية	1
سيقوم قادة برامج متخصصين بإدارة هذه البرامج وذلك ضمن سياق تبرع الاتحاد الأوروبي الذي يتطلب إشراك قائد المشروع مع فريق من نظراء توأمة الاتحاد الأوروبي.	برنامج بناء قدرة الإدارة العامة	2
	برنامج إدارة الموارد البشرية وتنميتها	3
	برنامج تعزيز العلاقة بين المواطن والإدارة وتحسين جودة الخدمات	4
ستقوم وحدة متخصصة بإدارة البرنامج	برنامج الحكومة الإلكترونية	5

		كما هو مذكور أدناه.
6	تطوير الإدارة وتفعيلها وتعزيزها من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	سيقوم قائد فريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بإدارة هذا البرنامج
7	برنامج التحديث و تنمية الصفقات العامة	سيقوم قائد فريق التوريد في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بإدارة هذا البرنامج
8	تعزيز أداء تدقيق الحسابات اللاحقة	سيقوم المسؤول المالي الرئيسي في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بإدارة هذا البرنامج
9	برنامج النفايات الصلبة	سيقوم قادة برامج متخصصين من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومن لجنة أنشئت برئاسة معالي الوزير بإدارة هذه البرامج
10	برنامج أفكار	
11	برنامج التنمية المحليّة	
12	برنامج تطوير آلية أفضل الممارسات وتبادل الخبراء وإدارة التغيير	سيقوم مسؤول التواصل داخل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بإدارة البرنامج

سوف تتم إدارة برنامج الحكومة الإلكترونية من قبل وحدة متخصصة لتنفيذ خريطة الحكومة الإلكترونية بالتركيز على تأسيس بوابة الحكومة الإلكترونية وبالإعتماد على تدابير التبادل البيئي وإعادة هندسة الإجراءات والأشرف والترويج لخدمات مركز Informs Informs المعلومات

يمكن لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن يعيد تنظيم البرامج ويعيد تصنيفها أو أن يحدد برامج جديدة ليحقق أهدافه.

سوف يتولى مدير وحدة التعاون الفني الذي هو في الوقت ذاته مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطبيق المتطلبات الإدارية المختلفة وإعداد التقارير بالتوافق مع سياسات وإجراءات مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

الدراسات حول نتائج التقييم التي حصلت تبنى وثيقة المشروع هذه على تجارب مشاريع سابقة، كما تأخذ في الاعتبار توصيات في شهر آب/أغسطس 2011، وبخاصة التركيز بشكل أفضل على نتائج المشروع من جهة، وتطوير خطة نقل مهارات تدريجية لشاغلي الوظائف الأساسية والداعمة بالاتفاق مع الحكومة من جهة أخرى.



## إطار المراقبة والتقييم

بناءً على سياسات وإجراءات البرمجة الموجزة في دليل مستخدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سوف يتم مراقبة المشروع:

### خلال الدورة السنوية

- يجب على التقييم النوعي أن يسجل تقدمًا إزاء إتمام النتائج الأساسية وفقًا لمعايير الجودة والأساليب الموضوعية في جدول إدارة الجودة أدناه، وذلك على أساس فصلي.
- يجب تفعيل سجل المشاكل في برنامج أطلس وتحديثه من قبل مدير المشروع لتسهيل تتبع وسجل القضايا أو المطالب المحتملة من أجل التغيير.
- إستنادًا إلى تحليل المخاطر الأولية المقدمة (مراجعة المرفق 1)، يجب تفعيل سجل المخاطر في برنامج الأطلس وأن يتم تحديثه بانتظام من خلال مراجعة البيئة الخارجية التي قد تؤثر على تنفيذ المشروع.
- إستنادًا إلى المعلومات السابقة المدونة في الأطلس، يجب على مدير المشروع أن يقدم تقارير مرحلية فصلية إلى مجلس إدارة المشروع من خلال ضمان المشروع، مستخدمًا شكل التقارير القياسي المتوفرة في الملخص التنفيذي.
- يجب أن يتم تفعيل سجل الدروس المستفادة وتحديثه بانتظام لتأمين التعلم والتكيف باستمرار داخل المنظمة، و لتسهيل إعداد تقارير بالدروس المستفادة في نهاية المشروع.
- يجب تنشيط خطة تفعيل زمني للرصد في الأطلس و تحديثه لتعقب أحداث /أفعال الإدارة الرئيسية.

### سنويًا

تقرير المراجعة السنوي. يجب على مدير المشروع أن يقوم بإعداد تقرير مراجعة سنوي ومشاركته مع مجلس الإشراف على المشروع ومجلس الإشراف على المخرجات الرئيسية. وكحد أدنى من المتطلبات، يتألف تقرير المراجعة السنوي من شكل الأطلس القياسي التابع للتقارير المرحلية الفصلية التي تغطي سنة كاملة مع معلومات محدثة عن كل عنصر من عناصر التقارير المرحلية الفصلية وكذلك ملخص عن النتائج التي تحققت مقارنةً بأهداف سنوية محددة سلفًا على مستوى النتائج.

- مراجعة المشروع السنوية. إستنادًا إلى التقرير أعلاه، يجب إجراء مراجعة سنوية للمشروع خلال الربع الرابع من السنة أو بعد فترة وجيزة لتقييم أداء المراجعة وخطة العمل السنوية للسنة التالية. ففي السنة الماضية، كانت هذه المراجعة التقييم النهائي. يقوم مجلس إدارة المشروع بإدارة هذه المراجعة التي يمكن أن تشمل أصحاب مصالح آخرين بحسب الطلب. يجب التركيز على درجة التقدم المحرز فيما يتعلق بالمخرجات الرئيسية.

إدارة الجودة لنتائج نشاط المشروع

المخرجات الرئيسية 1: تعزيز الحوكمة والمساءلة والشفافية في القطاع العام	
نتيجة النشاط 1 (رقم نشاط أطلس)	الحوكمة والمساءلة والشفافية
تاريخ البدء: 1 كانون الثاني 2012	تاريخ الإنتهاء: 31 كانون الأول 2012
الهدف	تأمين أفضل الممارسات والمعايير واعتمادها وتنفيذها في مجالات الحكومة
الوصف	يهدف هذا النشاط إلى إدخال تشريع جديد أو تعديلات جديدة على التشريعات القائمة لتعزيز الحوكمة وشفافيته ومساءلته، بما في ذلك الإثراء غير المشروع والصفقات العمومية وخصوصية مكافحة الفساد والأمن السيبراني في القطاع العام
معايير الجودة	طريقة تحقيق الجودة
مع أية مؤشرات سوف تقاس جودة نتيجة النشاط؟ وكيف؟	وسائل التحقق. أية طريقة سوف تستعمل لتحديد ما إذا كانت معايير الجودة قد استوفت؟
الإصلاحات القانونية المعتمدة	عدد القوانين الجديدة/تعديل التشريع الحالي
المخرجات الرئيسية 2: تطوير قدرة الإدارة العامة من خلال اعتماد أدوات وتقنيات حديثة	
نتيجة النشاط 2 (رقم نشاط أطلس)	قدرة متطورة
تاريخ البدء: 1 كانون الثاني 2012	تاريخ الإنتهاء: 31 كانون الأول 2012
الهدف	تحديث هيكليات ومهام الإدارة العامة
الوصف	سيتم عرض الأدوات لجعل قدرات الإدارة العامة أكثر فعالية، بما في ذلك الاستراتيجيات القطاعية والدورات التدريبية ومنهجيات تقييم الأداء
معايير الجودة	معايير الجودة
مع أية مؤشرات سوف تقاس جودة نتيجة النشاط؟ وكيف؟	مع أية مؤشرات سوف تقاس جودة نتيجة النشاط؟ وكيف؟
التدريبات التي أجريت	عدد الدورات التدريبية التي أجريت والمناطق التي تمت تغطيتها
	عدد المستفيدين
	تقارير التقييم (قبل/بعد)
الخطط الاستراتيجية المتطورة والمنفذة	عدد القطاعات التي تمت تغطيتها
	مؤشرات القياس المنعكسة على التقارير المرحلية
التقييمات المؤسسية التي أجريت	تقارير التقييم
	توصيات التقييم
	أعمال ما قبل التقييم
المخرجات الرئيسية 3: إدارة الموارد البشرية التي تم تحديثها وتطويرها	

نتيجة النشاط 3 (رقم نشاط أطلس)	إدارة الموارد البشرية	تاريخ البدء: 1 كانون الثاني 2012 تاريخ الإنتهاء: 31 كانون الأول 2012
الهدف	تطوير قدرات إدارة الموارد البشرية في الإدارة العامة	
الوصف	يرتكز النشاط على قدرات إدارة الموارد البشرية في الإدارات العامة المختلفة القائمة على أساس تحديث أنظمة مجلس الخدمة المدنية والتوظيف (بما في ذلك اعتماد توصيف الوظائف وتنفيذها )	
معايير الجودة	طريقة الجودة	تاريخ التقييم
مع أية مؤشرات سوف تقاس جودة نتيجة النشاط؟ وكيف؟	وسائل التحقق. أي طريقة سوف تستعمل لتحديد ما إذا كانت معايير الجودة قد استوفت؟	متى سينفذ تقييم الجودة؟
دعم مجلس الخدمة المدنية	الإصلاح والتنفيذ القانوني	
	عرض أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها (التدريب المقدم)	
وحدات الموارد البشرية/وظائف منشأة وفعالة	عدد الوحدات المنشأة والعاملة	
	التدريبات المتوقفة/المستفيدين /تقييم	
	التدريب قبل وبعد	
	عدد توصيف الوظائف المتطورة والمخصّصة/المنفّذة	
المخرجات الرئيسية 4: تعزيز كفاءة الخدمات العامة و علاقة الإدارة/المواطنين المتطورة		
نتيجة النشاط 4 (رقم نشاط أطلس)	علاقة المواطنين	تاريخ البدء: 1 كانون الثاني 2012 تاريخ الإنتهاء: 31 كانون الأول 2012
الهدف	تعزيز العلاقات بين الإدارة العامة والمواطنين	
الوصف	تبسيط الإجراءات والتدابير في إطار التفاعل بين الشركات والمستثمرين والمواطنين بشكل عام مع القطاع العام. يركز النشاط أيضاً على تعزيز اللامركزية الإدارية من قبل البلديات الأكثر تطوراً	
معايير الجودة	طريقة الجودة	تاريخ التقييم
مع أية مؤشرات سوف تقاس جودة نتيجة النشاط؟ وكيف؟	وسائل التحقق. أي طريقة سوف تستعمل لتحديد ما إذا كانت معايير الجودة قد استوفت؟	متى سينفذ تقييم الجودة؟
تبسيط المعاملات	عدد الإجراءات المبسطة	
	عدد المعاملات المتكبّدة	
الشباك الموحد الذي تم إنشاؤه	عدد الشبكات الموحدة التي تم إنشاؤها	

	والتي تعمل	
	تكرار استخدام الشباك الموحد	
	عدد الشكاوى المحرزة	آليات الشكاوى التي تم انشاؤها
	عدد الشكاوى التي تمت معالجتها/التي تم الردّ عليها	
	عدد ونوع الأسئلة المحرزة	الخطوط الساخنة التي تم انشاؤها
	عدد الردود/الأفعال	
المخرجات الرئيسية 5: تعزيز استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأسيس بوابة الحكومة الإلكترونية		
نتيجة النشاط 5 (رقم نشاط أطلس)	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و الحكومة الإلكترونية	تاريخ البدء: 1 كانون الثاني 2012 تاريخ الإنهاء: 31 كانون الأول 2012
الهدف	تحديث الإدارة العامة وجعلها أكثر فعالية بالتركيز على تقديم الخدمات المطورة	
الوصف	يهدف النشاط إلى استبدال الإجراءات البيروقراطية بمعلومات وأدوات حديثة لإدارة المعرفة. سيتضمن أيضاً آليات التبادل البيئي (قواعد البيانات وإجراءات العمل الحديثة)	
معايير الجودة	طريقة الجودة وسائل التحقق. أيّ طريقة سوف تستعمل لتحديد ما إذا كانت معايير الجودة قد استوفت؟	تاريخ التقييم متى سينفذ تقييم الجودة؟
إجراءات إلكترونية	عدد الخدمات المسلمة إلكترونياً عدد الإجراءات الآلية	
إنشاء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوقّرة التدريبات المزوّدة (#، مستفيدون، تقييمات، ...)	
تبادل المعلومات بين الإدارات / المشاريع	عدد الوحدات/الإدارات المشاركة (والمنفذة) في عملية التبادلية	
المخرجات الرئيسية 6: استحداث تقنيات إدارة التغيير وتعزيز برامج إصلاح مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية		
نتيجة النشاط 6 (رقم نشاط أطلس)	إدارة التغيير والإصلاح	تاريخ البدء: 1 كانون الثاني 2012 تاريخ الإنهاء: 31 كانون الأول 2012
الهدف	مواكبة مشاريع التنمية والإصلاح وضمان إستدامتها	
الوصف	تنظيم مؤتمرات وندوات لنشر الثقافة وإدارة التغيير بهدف دعم اتخاذ القرار الأكثر	

كفاءة		
تاريخ التقييم متى سينفذ تقييم الجودة؟	طريقة الجودة وسائل التحقق. أي طريقة سوف تستعمل لتحديد ما إذا كانت معايير الجودة قد استوفت؟	معايير الجودة مع أية مؤشرات سوف تقاس جودة نتيجة النشاط؟ وكيف؟
	عدد ورش العمل والندوات وعدد المستفدين	تقنيات إدارة التغيير المدخلة
	عدد المطبوعات الصادرة والمنشورة (مع المستفيدين)	

#### السياق القانوني:

تشكل هذه الوثيقة بالإشتراك مع الخطة العملية للبرنامج الوطني الموقعتان من قبل الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة مشروع كما هو مشار إليه في اتفاقية المساعدة الأساسية القياسية (أو في اتفاقية حكومية أخرى مناسبة) وكل أحكام الخطة العملية للبرنامج الوطني المطبقة في هذا المستند.

وفقاً للمادة 3 من اتفاقية المساعدة الأساسية القياسية، تقع مسؤولية سلامة وحماية الشريك المنفذ وموظفيه وممتلكاته وممتلكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حراسة الشريك المنفذ على عاتق الشريك المنفذ. يجب على الشريك المنفذ :

أ- وضع خطة أمنية مناسبة والحفاظ عليها، مع الأخذ بالإعتبار الوضع الأمني للبلد حيث يتم تنفيذ المشروع؛

ب- تحمّل جميع المخاطر والمسؤوليات المتعلقة بأمن الشريك المنفذ وبتنفيذ كامل الخطة الأمنية.

يحتفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحق التحقق مما إذا كانت خطة مماثلة موضع التنفيذ، كما يحق له اقتراح تعديلات على الخطة عند الضرورة. يعتبر الفشل في الاحتفاظ على خطة أمنية مماثلة وعلى تنفيذها كما يجب وفقاً لهذه الوثيقة خرقاً لهذا الاتفاق.

يوافق الشريك المنفذ على بذل كل الجهود المعقولة لضمان عدم استعمال أي من أموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الواردة وفقاً لوثيقة المشروع لتقديم الدعم للأفراد أو الكيانات المرتبطة بالإرهاب، وعدم ورود المستفيدين من أي مبالغ مؤمنة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب هذه الوثيقة على القائمة التي تحتفظ بها لجنة مجلس الأمن عملاً بالقرار 1267 (1999). يمكن دخول القائمة عبر:

<http://www.un.org/Docs/sc/committees/1267/1267ListEng.htm>

يجب إدراج هذا الحكم في جميع العقود أو الاتفاقات الفرعية المبرمة في وثيقة المشروع هذه.

ثامناً: تحليل المخاطر

وصف	التاريخ المحدد	النوع	التأثير	التدابير المضادة/ إستجابة الإدارة	المالك
١ استمرارية المشروع بعد سنة واحدة / تمديد المشروع	تاريخ بدء المشروع	تشغيلي	هذا من شأنه أن يؤثر على استدامة الأنشطة التي تبدأ في العام ٢٠١٢ وتؤثر على المتوقع التأثير = 5 الأرجحية = 2	إشراك أصحاب المصالح الداخلية في جميع مراحل تنفيذ المشروع خلال السنة الأولى. عقد اجتماعات المجلس العادية لمناقشة استمرارية وتمديد محتمل	برنامج الأمم المتحدة الإيماني
٢ عدم الاستقرار السياسي والوضع الأمني في البلاد	تاريخ بدء المشروع	سياسي	يمكن للتغيرات السياسية أو الأمنية أن تحول دون التنفيذ في الوقت المناسب للأنشطة التأثير = 5 الأرجحية = 2	تنسيق مقرب مع مكتب الأمم المتحدة للسلامة والأمن	برنامج الأمم المتحدة الإيماني

## المرفق ١

رسالة اتفاق معيارية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة في لبنان (مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية) لتوفير خدمات الدعم

معالي الوزير،

1- يشار إلى وجود مشاورات بين المسؤولين عن الحكومة اللبنانية (يشار إليها فيما يلي باسم "الحكومة") ومسؤولين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتوفير خدمات الدعم من قبل المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإدارة على الصعيد الوطني: "تقديم الدعم لإصلاح الخدمة المدنية وبناء القدرات الإدارية في الإدارة العامة". يوافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة على أن المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد يوفر مثل خدمات الدعم هذه بناء على طلب من الحكومة من خلال مؤسستها المعنية في وثيقة دعم البرنامج ذات الصلة أو وثيقة المشروع، كما هو موضح أدناه:

٢- يقدم المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات الدعم للحصول على المساعدة مع متطلبات إعداد التقارير والدفع المباشر. من خلال تقديم مثل خدمات الدعم هذه، يضمن المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن قدرة المؤسسة المعنية من قبل الحكومة معززة لتمكينها من تنفيذ مثل هذه الأنشطة مباشرة. يتم استرداد التكاليف التي تكبدها المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم مثل خدمات الدعم هذه.

٣- يقدم المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء على طلب من المؤسسة المعنية، تنفيذ خدمات الدعم التالية للأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع:

3,1 المدفوعات، والنفقات والمعاملات المالية الأخرى

3,2 تعيين الموظفين، العاملين في المشروع، والاستشاريين

3,3 توريد الخدمات والمعدات، بما في ذلك التصرف بها

3,4 تنظيم الأنشطة التدريبية والمؤتمرات وورش العمل، بما في ذلك الجماعات

3,5 إذن السفر، وطلبات التأشيرة، والحصول على التذاكر، وترتيبات السفر

3,6 الشحن، والتخليص الجمركي، وتسجيل المركبات، والاعتماد

3,7 خدمة إدارة الأمن وبوليصة تأمين أعمال الإحتيال

3,8 وصول خارجي إلى أطلس لمديري المشروع وغيرهم من الموظفين، وخدمات إدارة الرواتب والأجور وخدمات الترخيص الطبي لجميع الموظفين

٤ -يقوم المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير الإشراف العام وإدارة الخدمات لأنشطة المشروع التي تتضمن ما يلي:

4,4 تحديد المشاريع وصياغتها، وتقييمها

4,2 تحديد طريقة التنفيذ وتقييم القدرات المحلية

4,3 إحاطة واستخلاص المعلومات من موظفي المشروع والاستشاريين

4,4 الإشراف والرصد العام، بما في ذلك المشاركة في استعراض المشروع

4,5 استلام وتوزيع وتقديم التقارير إلى الجهات المانحة الموارد المالية

4,6 الدعم الإنشائي والتقني من خلال المكاتب

٥ -يجب على عملية توريد السلع والخدمات، وتعيين موظفي المشروع والبرنامج من قبل المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكون وفقاً لأنظمة، وقواعد وسياسات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إذا كانت متطلبات خدمات الدعم من قبل المكتب الإقليمي قد تغيرت خلال فترة البرنامج أو المشروع، سيتم مراجعة وثيقة المشروع مع الاتفاق المتبادل بين الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة المعنية.

٦ -تطبق الأحكام ذات الصلة من الاتفاق الأساسي المعياري مع الحكومة، بتاريخ ١٠ شباط (فبراير) ١٩٨٦، بما في ذلك الأحكام بشأن المسؤولية والامتيازات والحصانات، على توفير خدمات الدعم هذه. يجب على الحكومة الاحتفاظ بالمسؤولية العامة للمشروع الذي تمت إدارته وطنياً. تقتصر مسؤولية المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم خدمات الدعم التي تم وصفها هنا، على تقديم خدمات الدعم المفصلة في الفقرتين ٣ و ٤ .

٧ -لا يجوز التعامل مع أي ادعاء أو نزاع ينشأ أو له علاقة بتوفير خدمات الدعم من قبل المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقاً لهذه الرسالة، وذلك بموجب الأحكام ذات الصلة التابعة للـ للاتفاق الأساسي المعياري .



٨- يجب على الأسلوب والطريقة لاسترداد التكاليف من قبل المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توفير خدمات الدعم المنصوصة في الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه، أن تحدد في وثيقة المشروع .

٩- يقوم المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم تقارير مرحلية حول تقدم العمل تتعلق بخدمات الدعم المقدمة، كما يقوم بإعداد تقرير عن التكاليف التي سددت في تقديم مثل هذه الخدمات، وفقاً لما هو مطلوب

١٠- ينفذ أي تعديل في الترتيبات الحالية بواسطة اتفاق خطي متبادل بين الأطراف.

١١- إذا كنتم معاليكم موافقاً على الأحكام الواردة أعلاه، الرجاء التوقيع وإرسال الى هذا المكتب نسختين موقعتين من هذه الرسالة. عند توقيع معاليكم، تكون هذه الرسالة بمثابة اتفاق بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقاً لشروط تقديم خدمات الدعم من قبل المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإدارة على الصعيد الوطني: " دعم الإصلاح الإداري وقدرات الإدارة العامة."

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وقع نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

روبرت واتكينز

الممثل المقيم

للحكومة

معالي الأستاذ محمد فنيش

وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

تاريخ

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في : السراي الكبير يوم : الثلاثاء الواقع في : ٩/١٢/٢٠١١

الموضوع : طلب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تمديد مشروع " تحديث القطاع العام وتعزيز الحكم الجيد " مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمدة سنة.

المستندات : - القانون رقم ١٣ تاريخ ١٥/٨/٢٠٠٨ ( الإجازة للحكومة إبرام إتفاقية قرض مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التطوير الإداري ) .

- قرار مجلس الوزراء رقم ١٠ تاريخ ١٥/١١/٢٠٠٨ ( قبول هبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة /١٥٠/ ألف دولار أميركي ، وتفويض وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية التوقيع على وثيقة المشروع الجديد إستكمالاً لبرنامج التأهيل الإداري وتأمين مساهمة الدولة اللبنانية في نفقات المشروع للسنوات اللاحقة ضمن موازنة رئاسة مجلس الوزراء - مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ) .

- كتاب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية رقم ٤٢٠/ص/٢٠١١ تاريخ ٢٩/١١/٢٠١١ ومرفقاته .

#### قرار المجلس :

اطلع مجلس الوزراء على المستندات المذكورة اعلاه ،

وقد تبين منها أن وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية يفيد بأنه سبق لمجلس الوزراء أن وافق بموجب قراره رقم ١٠ تاريخ ١٥/١١/٢٠٠٨ على تفويض وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية التوقيع على وثيقة مشروع جديد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استكمالاً لبرنامج التأهيل الإداري ٢٠٠٩-٢٠١٠ ، وعلى قبول هبة مقدمة من البرنامج بقيمة /١٥٠/ الف دولار أميركي وكذلك الموافقة على

٨ ٧

الجمهورية اللبنانية

مجلس الوزراء

الأمانة العامة

رقم المحضر : ٢٩

رقم القرار : ٦٢

تاريخ القرار : ٢٠١١/١٢/٩

تأمين مساهمة الدولة اللبنانية في نفقات المشروع للسنوات اللاحقة ضمن موازنة رئاسة مجلس الوزراء - مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية .  
ولما كان المشروع المنوه عنه قد شارف على الانتهاء بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣١ .  
ولما كان المبلغ المتبقي غير المصروف في موازنة المشروع هو في حدود /٢,١٢٠,٠٠٠/د.أ.  
ولما كانت الحاجة تدعو إلى تمديد عمل المشروع لمدة سنة وذلك تأميناً لاستمرارية عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في تنفيذ الهبات والقروض المكلفة بإدارتها .  
لذلك ، فان وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية يعرض الموضوع على مجلس الوزراء ويقترح تفويضه بالتوقيع على الوثيقة اللازمة لتمديد المشروع لمدة سنة إضافية بدءاً من ٢٠١٢/١/١ ولغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ .

بناء عليه ،

وبعد المداولة ،

قرر المجلس الموافقة على تفويض وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتوقيع على الوثيقة اللازمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمديد مشروع " تحديث القطاع العام وتعزيز الحكم الجيد " لمدة سنة إضافية بدءاً من ٢٠١٢/١/١ ولغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ .

أمين عام مجلس الوزراء

4

سهيل بوجي

يلج جانب :

- السادة الوزراء
- مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- وزارة المالية
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلوماتية
- المحفوظات

بيروت ، في ١٠ / ١٢ / ٢٠١١